

أهمية التربية في المدرسة لترسيخ قيم المواطنة

The importance of education in school to consolidate the values of citizenship

أ/ بورقبة قويدر

ط د / حصباية رحمة مجدة

جامعة زيان عاشور بالجلفة

جامعة زيان عاشور بالجلفة

dr. bouragbakouider@gmail.com

rahmamajda@gmail.com

الملخص: هدفت الى تحديد أهمية التربية في المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة المدرسة مؤسسة اجتماعية تمثل أداة المجتمع في تحقيق أهداف المنهج المدرسي التربوية التي تضمنها فلسفة التربية بأبعادها التربوية والنفسية والاجتماعية وتعمل المدرسة على تنمية شخصية التلميذ الإدراكية والانفعالية والوجدانية والجسمية، وكذلك غرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس التلاميذ وتكوين اتجاهات ايجابية تجاهها و تحقق المدرسة المهام التربوية عن طريق خلق بيئة تعليمية وتعلمية جيدة، وخلصت الدراسة الى ان التربية على قيم المواطنة من أهم التحديات التي باتت ترمي إلى وجوب ترسيخه كقيم مضافة إلى أجيال اليوم والغد، المدرسة بيئة يناط إليها حمل تحديات المجتمع فإنها على قدر كبير من المسؤولية لترسيخ هذه القيم كأولوية في وظيفتها ومن خلال مناهجها وبرامجها، ان المدرسة اليوم مفتوحة على العالم الخارجي فهي بيئة تربوية مبسطة وموسعة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة التنظيمية، الروح الرياضية، التربية، المدرسة، قيم المواطنة.

Abstract:the school aims to identify the importance of education in the school in establishing the values of citizenship. The school is a social institution that represents the social tool in achieving the objectives of the educational school curriculum which is included in the philosophy of education in its educational, psychological and social dimensions. The school works to develop the cognitive, emotional, emotional and physical personality of the student, as well as inculcating the values and beliefs of the society in the students' And the formation of positive attitudes towards them and achieve the school educational tasks by creating a good educational and learning environment, the study concluded that education on the values of citizenship is one of the most important challenges that are designed to be established as added value To today's and tomorrow's generations, the school is an environment that is responsible for carrying on the challenges of society. It is a great responsibility to instill these values as a priority in its job and through its curricula and programs. The school today is open to the outside world.

Keywords: organizational citizenship, sportsmanship, education, school, citizenship values.

المقدمة:

لعل المواطنة تعنى بالعضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهي ذات أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية وتربوية ويجمعها قاسم واحد وهو المواطن باعتباره الحلقة الأهم في الممارسة والتفاعل مع أجهزة الدولة ومؤسساتها كونه يعبر عن العضوية فيها والانسجام معها والانتماء إليها.

ونظرا لشيوع مفهوم المواطنة وما يفرضه من قيم أصبح يشكل رهانا على الدولة لكسبه، ومن ثمة الاندماج من خلاله في التفاعل الاجتماعي وما يفرضه من تحديات حيث أصبحت مواطنة هاهنا تحدي ورهان من خلاله يتم كسب تحديات أخرى ، ومن هنا جاءت فكرة التربية على قيم المواطنة و أضحت المؤسسات منوطة بتكريس ثقافة المواطنة ولعل المدرسة بكل ما تحمله ، هي الحلقة الأهم في التربية على قيم المواطنة بناءا، ترسيخا، وتفعيلا.

وبهذا المعنى يبرز دور المدرسة في التفاعل مع هذه التربية مع المواطنة باعتبارها أخذت مفهوما آخر يتجاوز الانتماء التقليدي إلى الانتماء العالمي في ظل الكونية أو العالمية وفي ظل أيضا بروز وتشكل مفهوم العولمة الثقافية التي تعمل توحيد المجتمعات الإنسانية ودمجها من أجل الوصول إلى التعايش العالمي باسم الإنسانية والتواصل الثقافي وفي ظل القرية الكونية وبالتالي عولمة المواطنة من منظور ثقافي.

وبين ضرورة تكريس وتفعيل وترسيخ قيم المواطنة وحتى في صورة المواطنة العالمية، وفي ظل عولمة المواطنة أصبح إعادة قراءة دور المدرسة الجزائرية في هذا التفعيل وخاصة في ظل تنامي وتشكل مفهوم العولمة الثقافية والذي يعبر عن جدلية توصف عند الأقل تفاءلا منه انه ضرب للخصوصية والانتماء والتماسك الاجتماعي.

الاشكالية الرئيسية : ما أهمية التربية في المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة؟ وهذه الإشكالية بدورها تدعونا لطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

✓ هل يساهم المنهاج التربوي في التربية على قيم المواطنة في ظل تحديات العولمة الثقافية؟

✓ هل لنظام الجماعة التربوية دور في التربية على قيم المواطنة في ظل تحديات العولمة الثقافية؟

✓ هل للجانب الإنساني دور في التربية على قيم المواطنة في ظل تحديات العولمة الثقافية؟

الفرضيات: للتربية في المدرسة دور هام في ترسيخ قيم المواطنة، وتتفرع عن الفرضية العامة فرضيات جزئية:

✓ يساهم المنهاج التربوي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل تحديات العولمة الثقافية.

✓ لنظام الجماعة التربوية دور في ترسخ قيم المواطنة في ظل تحديات العولمة الثقافية.

✓ للجانب الإنساني دور في ترسخ قيم المواطنة في ظل تحديات العولمة الثقافية.

أهداف البحث:

- ✓ التعرف عن مفهوم المواطنة التنظيمية وأهميتها وأبعادها.
- ✓ التعرف عن مفهوم التربية على قيم المواطنة وأبعادها ومستوياتها.
- ✓ الكشف عن صور وأشكال التربية على قيم المواطنة في المدرسة.
- ✓ توضيح أدوار المدرسة في تنمية قيم المواطنة.
- ✓ تحديد تحديات المدرسة في التربية على قيم المواطنة في ظل العولمة الثقافية.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع ألا وهو أهمية التربية في المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة ، كون المواطنة التنظيمية موضوع مهم أهتم به ولا يزال لحد اليوم محل بحث ودراسة من قبل الباحثين والمختصين في هذا المجال حيث أننا لا يمكن تصور منظمة ناجحة متميزة لا تمكن موظفيها مبنية على أسس موضوعية قادرة على وضع الرؤى وتحريك وتنسيق الجهود التنظيمية ودفعها لتحقيقها في إطار تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

كما أنه يستمد أهميته من المساهمات العلمية والعملية التي يقدمها، والتي تتجلى بما يلي:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتطرق لبحث أحد المفاهيم التنظيمية الجديدة التي بدأ يتناولها الفكر الإداري والانساني ألا وهو موضوع دور التربية في المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة الذي يضيفي بحداثته أهمية خاصة في الجانب النظري، أما الجانب العملي فتعد المواطنة التنظيمية وقيمها من المواضيع التنظيمية الهامة خصوصا في توجيه القيم والمبادئ والتعرف على أدوار المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة في ظل العولمة الثقافية.

المنهج المستخدم في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة التي إنبثقت عنها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المصاغة من عدمها، فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم إستخدامه في الجانب النظري لإعطاء إطار عام للمفاهيم المتعلقة بالمواطنة التنظيمية و التربية على قيم المواطنة، والتعرف على دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة في ظل العولمة الثقافية.

محاور الدراسة:

المحور الأول: ماهية المواطنة التنظيمية

1- مفهوم وتعريف المواطنة التنظيمية

2- أهمية المواطنة التنظيمية

3- أبعاد المواطنة التنظيمية

المحور الثاني: ماهية التربية على قيم المواطنة

1- تعريف التربية على قيم المواطنة

2- أبعاد التربية على قيم المواطنة

3- مستويات التربية على قيم المواطنة

المحور الثالث: دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة في ظل العولمة الثقافية

1- المدرسة والتربية على قيم المواطنة

2- صور وأشكال التربية على قيم المواطنة في المدرسة

3- أدوار المدرسة في تنمية قيم المواطنة

4- تحديات المدرسة في التربية على قيم المواطنة في ظل العولمة الثقافية

النص

المحور الأول: ماهية المواطنة التنظيميةأولاً: مفهوم وتعريف المواطنة التنظيمية:

من المفاهيم الإدارية التي أنتجها الفكر الإداري المعاصر مؤخراً ونالت اهتمام الباحثين والممارسين على حد سواء مفهوم المواطنة التنظيمية ويدور محور الارتكاز على المفهوم حول العامل الذي يعد من أهم الموارد التنظيمية على الإطلاق إذ باختلافه لا يمكن أن نتصور وجود أي أساس للمنظمة، لأن العنصر البشري يمثل ركيزة أساسية من ركائز التطور والتقدم في أي مجتمع، فكما هو معروف أن أغلب البلدان المتطورة وصلت إلى ما هي عليه من ازدهار وتطور في مختلف المجالات بسبب الاهتمام الذي سلطته على موردها البشرية (الشامي، 2014: 81).

بدأت الدراسات المعمقة لموضوع المواطنة التنظيمية في إطار الفهم الموسع لنظرية التبادل الاجتماعي، إذ يمكن النظر إلى هذا المفهوم من منظور ثنائي الاتجاه يتصل الأول بأنماط الممارسات التطوعية الرامية إلى تحقيق بُعد الفاعلية التنظيمية، بينما يتصل الآخر بالرغبة في مساعدة الزملاء على القيام بأدوارهم وواجباتهم لتحقيق أفضل حالات التوازن بين الأبعاد الشخصية

والتنظيمية، حيث يعكس سلوك المواطنة التنظيمية مستويات متقدمة من الاحتراف والاستغرافية في العمل، والنضج المهني والأخلاقي لقيادة النظم والعاملين فيها على تأطير ممارساتهم بمنظومة أخلاقية مفعمة بمشاعر الإيثار، والغيرية، والانتماء، وبقظة الضمير، والمشاركة الفاعلة والمبادرة بهدف تطوير الممارسات التنظيمية، وتقديم الجهود الإضافية التطوعية بعيداً عن معالم الفرض والضبط الرسمي، والتحكم الخارجي (الزهوني وبجح، 2016 : 198).

خلال العقد الماضي زاد الاهتمام بمفهوم المواطنة التنظيمية ، وهو سلوك غير محدد ولا يرتبط رسمياً بنظم الحوافز وتقييم الأداء بالمنظمات ، وهو سلوك هام لكل المنظمات حيث أن المنظمات التي تعتمد فقط على السلوك الرسمي تعتبر نظم هشّة سهلة الكسر ، كما أن المنظمات يجب أن تترك جزءاً من السلوك غير محدد للأفراد حتى يكون لديهم مقدرة على التعامل مع المواقف غير المتوقعة والتي تتطلب التصرف الابتكار من قبل الأفراد (نصار، 2012: 61).

وتعتبر كتابات برنارد في العام 1938 في مجال الرغبات الحقيقية للأفراد ومدى استعدادهم لتقديم خدمات وأعمال جيدة هي بداية الشرارة الحقيقية في تحليل الأسس الدافعة للسلوك التنظيمي والتي أعتمد عليها فيما بعد كاتز في العام 1964 حينما حدد ثلاثة أنماط رئيسية للأسس الدافعة للسلوك التنظيمي (Katz, 1964)، بعدها وفي نهاية السبعينات ظهر مصطلح سلوكيات المواطنة التنظيمية (Organizational Citizenship Behavior) (OCB) على يد العالم أورجان في العام 1977 موصفاً بذلك السلوكيات التعاونية والابتكارية التلقائية عندما قام بدراسة العلاقات بين الرضا الوظيفي والأداء، ثم قامت بعد ذلك دراسة (أورجان، 1977) حيث أظهرت أنه على الرغم من عدم وجود علاقة قوية بين الرضا الوظيفي والإنتاجية إلا أن الرضا الوظيفي يرتبط بقوة مع سلوكيات المواطنة التنظيمية وذلك لأن الأخيرة أقل تقييداً واعتماداً على كل من قدرة الفرد والتكنولوجيا المستخدمة في العمل بالمقارنة بالإنتاجية، ومنذ عام 1983 وحتى الآن توالى الأبحاث والدراسات التي تناولت سلوكيات المواطنة التنظيمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (العزام، 2015 : 109).

لقد قدم الباحثين العديد من التعريفات لمفهوم المواطنة التنظيمية، فقد عرف (Organ) سلوكيات المواطنة " بأنه سلوك فردي لا يدخل ضمن المتطلبات المفروضة في الوصف الوظيفي، ولا يرتبط بشكل مباشر أو رسمي بنظم المكافآت المعمول بها في المنظمة، ويؤدي في مجمله إلى زيادة الفعالية التنظيمية " (البوق، 2014: 41).

ويعرف المواطنة التنظيمية على " أنه نشاط فردي اختياري يتسم بطابع الطوعية فهو يتعدى إطار الوجبات الرسمية المحددة، ويتضمن رموز وإشارات تحمل معاني إثارية أو تعاونية لا يتطلبها التوصيف الوظيفي الرسمي للتنظيم، وبالتالي لا يترتب عليه أي مكافأة أو عقاب، ومع هذا فهو ضروري لأي منظمة لتحقيق النجاح التنظيمي والارتقاء بمستوى الأداء الإجمالي والمحافظة على التوازن الداخلي للتنظيم من خلال مساهمته بتشجيع الآلة الاجتماعية للمنظمة وتوفير المرونة اللازمة للعمل في إطار الموقف الطارئة والأزمات " (أبو جاسر، 2010: 33-34).

ويعرف أيضاً على " انه سلوك فردي نابع من المبادرة والرغبة الذاتية التي تسهم في تشكيل السياق الاجتماعي والسيكولوجي والذي يتم في إطار تنفيذ المهام المشكلة لوظيفة معينة (آل زاهر، 2011: 341).

ثانياً: أهمية المواطنة التنظيمية: حضي موضوع المواطنة التنظيمية باهتمام واسع في مجال البحوث الميدانية خلال

العقود الماضية، لما له من آثار كبيرة في نجاح المنظمة واستمرارها في بيئة الأعمال التنافسية، إذ أشار إلى أهمية المواطنة التنظيمية في العديد من المجالات كالفاعلية التنظيمية، وتقييم الأداء، والالتزام التنظيمي، والرضا الوظيفي، والعدالة المدركة، ودوران العمل والغياب، والثقة التنظيمية، كل هذه المجالات ألقى الضوء على أهمية المواطنة التنظيمية في بيئة العمل (الفاخ، 2015: 11-12).

كما أنّ المواطنة التنظيمية يساعد على تخفيض حاجة المنظمة إلى تخصيص الموارد النادرة لوظائف الصيانة والمحافظة على وحدة تماسك المنظمة والاستفادة من هذه الموارد لزيادة الإنتاجية الكلية للمنظمة ، ويساهم في تحسين قدرة المدراء وزملاء العمل على أداء أعمالهم عن طريق تخصيص وقت أكبر للتخطيط الفعّال، وجدولة الأعمال، وحل المشاكل وما إلى ذلك (أبو جاسر، 2010: 42-43).

ويؤكد بعض الباحثين في مجال المواطنة التنظيمية أن لها أهمية كبيرة في الأداء الكلي للمنظمة من خلال (معمر، 2014: 105):

- تمد المواطنة التنظيمية الإدارة بوسائل للتفاعل بين الأفراد داخل المنظمة تؤدي إلى زيادة النتائج الإجمالية المحققة
- نظر لندرة الموارد في المنظمات، فإن القيام بالأدوار الإضافية التي تتبع من سلوك المواطنة التنظيمية يؤدي إلى إمكانية تحقيق المنظمة لأهدافها.

أن أهمية المواطنة التنظيمية تتبع من النتائج والآثار الإيجابية، التي يمكن أن تحققها للمنظمة ، فقد لخص بعض الآثار الإيجابية للمواطنة التنظيمية بما يلي (نصار، 2012: 68):

1. يؤدي إلى تخفيف العبء المادي عن المنظمات ، فهو إضافة حقيقية لمواردها ، إذ يسمح بتوجيه ما كان مقرراً أن تتحمله المنظمات في توظيف بعض العاملين ، للتوسع في خدماتها والتميز في أدائها.
 2. يزيد من مستوى الحماس في الأداء ، وهذا ما يفتقده العمل الروتيني.
 3. يزيد من مستوى الرضا عن العمل ، ويعزز مستوى شعور الأفراد بالانتماء لمنظمتهم.
 4. يتيح الفرصة للممارسة الديمقراطية ، من حيث اختيار الفرد لنوع النشاط الذي يرغب المشاركة فيه ، أو التوقيت المناسب له.
 5. يوطد العلاقات بين الأفراد والجماعات؛ مما ينعكس إيجابياً على الأداء المتميز.
 6. يزيد من فاعلية الأداء وكفاءته.
 7. يؤدي إلى الالتزام وحل المشكلات.
 8. يقلل من مستوى التسرب الوظيفي ، ويرفع الروح المعنوية لدى العاملين.
- وتبرز هذه الأهمية لهذا السلوك على ثلاث مستويات لأي كيان تنظيمي وهي: (الرميزان، 2013: 39).

أ. بالنسبة لمستوى المنظمة: فإن هذه الأهمية تنبثق من النتائج الإيجابية المحققة للمنظمة ومنها:

- يسهم في تحسين الأداء للمنظمة من خلال إدارة العلاقات التبادلية بين الموظفين في الأقسام والإدارات المختلفة
- يسهم في زيادة حجم المخرجات الكلية المنجزة.
- يساعد على تخفيض حاجة المنظمة إلى تخصيص الموارد النادرة لوظائف الصيانة.
- المحافظة على وحدة تماسك المنظمة.
- الاستفادة من الموارد لزيادة الإنتاجية الكلية للمنظمة.
- يسهم في تحسين قدرة المديرين وزملاء العمل على أداء أعمالهم عن طريق تخصيص وقت أكبر للتخطيط الفعال وجدولة الأعمال وحل المشكلات.

ب. بالنسبة لمستوى جماعات العمل: فانه يوطد العلاقات بين الأفراد والجماعات بما ينعكس إيجاباً على الأداء

المتميز، ويسهم في تنسيق النشاطات بين جماعات العمل بشكل أفضل، ويعزز قدرة المنظمة على استقطاب أفضل العاملين والمحافظة عليهم عن طريق جعلها مكان عمل جذاب.

ج. بالنسبة لمستوى الفرد: فهو يزيد من كفاءة وفاعلية الموظف في العمل و يحقق الرضا الوظيفي بالإضافة إلى زيادة

مستوى الرضا عن العمل وحيث أن هذا السلوك يترك انطباعاً جيداً لدى الرؤساء والمديرين عن الفرد فهو يلعب دوراً مهماً في الحوافز المادية والمعنوية.

ثالثاً: أبعاد المواطنة التنظيمية: تشير أغلب الدراسات إلى أن سلوك المواطنة التنظيمية يتكون من خمسة أبعاد رئيسية،

هي : الإيثار، والكياسة، ووعي الضمير، والروح الرياضية، والسلوك الحضاري (الرشدي، 2015: 27) وفيما يلي توضيح لهذه الأبعاد:

1. الإيثار: وهذا السلوك يؤكد على أهمية السلوك المساعد في توجيه الأفراد داخل المؤسسة (زملاء، ورؤساء) دون توقع

أي مكافأة، أي أنه سلوك تطوعي يقوم به الشخص لمساعدة الآخرين أو محاولة تجنب زملاء الوقوع في الأخطاء

خلال العمل، وينظر البعض إلى أن هذا السلوك هو النوع الأساسي في سلوك المواطنة التنظيمية (آل زاهر، 2011: 342).

ويعرف الإيثار " بأنه ذلك السلوك الموجه (الطوعي) الذي يتخذ مساعدة الزملاء الآخرين أو العميل (الزبون) أو المدير في تأدية لوظائفهم داخل المنظمة دون الالتفات للحصول على مكافأة تحفيزية له جراء ذلك السلوك (العزام، 2015 : 110).

ومن سلوكيات الإيثار : مساعدة الآخرين الذين عليهم أعباء عملية زائدة، والمساعدة بتوجيه الأشخاص الجدد وتعاليمهم حتى عندما لا يسألون، وتغطية عمل الزملاء عند غيابهم أو استئذانهم، وتوفير بعض الزمن لمساعدة الآخرين في العمل، والتطوع للمشاركة في اللجان دون أن يطلب منه ذلك، والتطوع للعمل في الزمن الإضافي عند الحاجة، والرغبة في أخذ مسؤوليات إضافية، وإقراض المال لزملاء العمل الذين لديهم صعوبات مالية (الزهراني، 1428 : 28).

2. الكياسة : وهناك من يطلق عليه اللياقة واللفظ، ويعكس مدى محاولة الشخص منع وقوع المشاكل المتعلقة بالعمل وإدراكه لتأثير السلوك على الآخرين، وعدم استغلاله لحقوق الآخرين وتجنب إثارة المشاكل معهم (الفحطاني، 1434 : 45).

وتعرف الكياسة " بأنها سلوك الفرد الموجه نحو تجنب مشكلات وصعوبات العمل وخاصة التي تؤثر على الآخرين ، وهذا السلوك يساهم بشكل كبير في تقديم الاقتراحات وتمرير المعلومات وتسهيل إجراءات عمل المنظمة ويتضمن مساعدة العاملين بصورة رسمية أو غير رسمية (نصار، 2012: 90)

ومن مؤشرات بُعد الكياسة أخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة للتقليل من احتمالية حدوث المشاكل في العمل والحرص على عدم التدخل في خصوصيات الآخرين، ومراعاة الفرد لمشاعر زملائه في العمل في تصرفاته وأفعاله (أبو جاسر، 2010: 183).

أن أهمية هذا البُعد تبدو واضحة في الحالات التي يتطلب فيها أداء العمل ضرورة التنسيق بين مجموعة أفراد أو مجموعات عمل مختلفة، وما يترتب على ذلك من تدعيم روح التعاون البناء بدلاً من الاستغراق في الحوارات جدلية غير مفيدة (الفالح، 2015 : 14).

3. وعي الضمير : ويمثل سلوك الموظف التطوعي الذي يفوق الحد الأدنى من متطلبات الوظيفة في مجال الحضور، واحترام اللوائح والأنظمة، والاستراحات، والعمل بجدية (الرميزان، 2013: 42).

ويعرف وعي الضمير " بأنه سلوك الموظف التطوعي والاختياري الذي يتجاوز الحدود الدنيا من متطلبات وظيفته، من خلال التطوع بأعمال إضافية وإبداء مقترحات تسهم في تطوير العمل وتحسينه، والمساهمة بشكل اختياري في حل المشاكل في المنظمة (الرشدي، 2015: 28).

من سلوكيات وعي الضمير : الالتزام بمواعيد العمل المحددة كالحضور المبكر وتسليم الأعمال في مواعيدها، والجاهزية لبدء العمل فوراً، وعدم إهدار الوقت في المحادثات الخاصة أو في استراحات طويلة لا تخدم أهداف المنظمة، والحرص الدائم على الحضور والعمل وندرة الغياب حتى عندما تكون هناك أسباب وجيهة لذلك، وقلة الأخطاء عند أداء المهام (سلوك الحيطة) وإكمال الواجبات بعناية فائقة، والحرص على قضاء معظم ساعات العمل في أداء الواجبات الرسمية، وتقبل قوانين المنظمة والقواعد والإجراءات وتنفيذها بالدقة المطلوبة حتى لو لم تكن هناك رقابة أو عدم وجود أدلة أو آثار على خرق هذه القوانين (الزهراني، 1428 : 29-30).

4. الروح الرياضية : وتعني رغبة الفرد القيام بالمهام المطلوبة منه دون شكوى أو تدمير، كما تعكس مدى إسهام العامل في حل النزعات التي تنشأ في المنظمة بأسلوب بناء بالإضافة إلى استعداده لتقبل بعض الإحباطات والمضايقات التنظيمية العرضية وتحملها، وتتجلى الروح الرياضية في مظاهر الاستعداد لدى العمال لاحتقال مضايقات الأفراد البسيطة والمؤقتة وواجبات العمل دون تظلمات أو شكوى أو طعون أو احتجاج، وبالتالي حفظ الطاقات التنظيمية لإنجاز المهمة وتخفيف أحمال المديرين (الدهبي، 2014: 109).

وتعرف الروح الرياضية " بأنها هي موقف الفرد الإيجابي من النواحي السلبية الموجودة في العمل أو هي صورة لدى استعداد الفرد لتقبل الاحباطات والمضايقات التنظيمية العرضية من دون امتعاض أو شكوى ، وغالباً ما تظهر هذه المضايقات التنظيمية نتيجة تفاعل العاملين داخل المنظمة الواحدة أو العمل ضمن جماعة ، ومن الواضح أنّ تقبل الفرد لتلك الاحباطات الوظيفية من دون تدمر أو شكوى يمكن أنّ يخفف عبء العمل على الرئيس المباشر وأنّ يؤدي إلى تفرغ كل من الرئيس والمرؤوس لحل مشاكل العمل الحقيقية (نصار، 2012: 90).

ويتضمن هذا البعد رغبة الفرد في القيام بالمهام المطلوبة منه تحت أي ظروف ودون أي شكوى أو تدمر، وتشجيع حل الخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد في المنظمة وتقبل الانتقادات ومحاولة التحلي بالهدوء التام عند أي طارئ أو مشكلة لضمان عدم تأثر المنظمة لأية خسائر أو أضرار قد تلحق بها (العزام، 2015 : 110 - 111).

5. السلوك الحضاري: وهناك من يطلق عليها المشاركة، ويتضمن كافة الأنشطة الاختيارية التي يتطوع الفرد للقيام بها

حفاظاً على أمن المنظمة كالتبليغ عن وجود مخاطر حريق قد يلحق بالمنظمة في المستقبل، التأكد من أن الأبواب موصدة والأنوار مطفأة عند مغادرة مكان العمل، التبليغ عن أي أعمال مشبوهة أو خطرة يمكن أن تلحق الأذى بالمنظمة، أخذ المبادرة لوقف عملية تصنيع أي منتج يمكن أن يلحق الأذى بالصحة البشرية (أبو جاسر، 2010: 39).

ويعرف السلوك الحضاري " بأنه عبارة عن سلوك يقوم به الفرد بهدف المساهمة في تقديم مقترحات تنفيذ المنظمة وتساهم في تطويرها مثل: التمسك بقرارات المنظمة، وحضور الاجتماعات والندوات، وأداء الوظائف غير المطلوبة منه، ومتابعة التطورات التنظيمية، ووجود ولاء للمنظمة والتحدث عنها بطريقة إيجابية وخصوصاً أمام غير العاملين بها، والتعبير عن الرأي أو التعبير الذاتي (آل زاهر، 2011 : 342).

ومن خلال ما تقدم من توضيح لا بعباد سلوك المواطنة التنظيمية يمكن وضعها في مجموعتين هما (عبد الله وآخرون، 2008:

:18)

6. السلوك الموجه نحو الأفراد في المنظمة بشكل أساسي مثل (الإيثار والكياسة).

7. السلوك الموجه نحو المنظمة ككل مثل (وعي الضمير والروح الرياضية والسلوك الحضاري).

أن هذه الأبعاد الخمسة تمثل الأساس الذي يقوم عليه مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية وقد اختلفت مسميات هذه الأبعاد عند بعض الباحثين لكنها تبقى متشابهة في جوهرها وحتى تعريفاتها الإجرائية بالمقابل هناك شبه اتفاق بين الباحثين مؤخرا على أن هذه الأبعاد الخمسة هي المكونات الأساسية لسلوك المواطنة التنظيمية (القحطاني، 1434: 46).

المحور الثاني: ماهية التربية على قيم المواطنة

أولاً: تعريف التربية على قيم المواطنة: تعتبر التربية على المواطنة في الوقت الراهن من بين الانشغالات الكبرى للمنظومات التربوية العالمية، ويعود سبب ذلك لكونها في قلب عملية بناء المعارف كغيرها من الكفاءات الأخرى التي ينبغي تنميتها لدى التلاميذ، ولأن التربية على المواطنة لا يمكن فصلها عن بقية العمليات التربوية الضرورية لتنشئة مواطن الغد. (بن بوزيد، 2009: 106)

إن تزايد الحاجة الاجتماعية لمفاهيم أساسية تتماشى وتطوراته ومسايرته للمدنية ومتطلباتها وخاصة منها التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح الرقمي الذي فرضته العولمة وكذلك الانفتاح السياسي والانتقال إلى ديمقراطية، فالديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والحريات الشخصية والعامية هي مفاهيم ما فتئت تفرض نفسها في واقعنا اليومي ، أضف إلى ذلك أن الانفتاح على السوق الدولية وعولمة الاقتصاد وتقنيات الإعلام والاتصال لم تعد اليوم مجرد شعارات جوفاء وإنما غدت حقائق يومية ملموسة. (بن بوزيد، 2009: 106)

ثانياً: أبعاد التربية على قيم المواطنة بشكل عام تتسم بأربعة أبعاد رئيسية، وهي (عمار، 2014: 13):

1. معرفة الحقوق والواجبات: ويشمل الجوانب التشريعية التي تنظم علاقة المواطن مع الحكومة، وعلاقته مع مؤسساتها

والحقوق التي يحصل عليها، وهي حقوق متعددة: سياسية، إقتصادية، اجتماعية وثقافية في مقابل الواجبات التي

يلتزم بها ، فبناء علاقة سليمة بين الفرد والسلطة يتطلب تعريف الفرد بحقوقه كاملة حتى يحظى الجميع بحقوقهم كافة ، ويمارسونها في إطار قائم على الوعي والمسؤولية ، ويدركوا أهمية هذه الحقوق في حياتهم، وأثرها في إستقرار مجتمعهم والقوانين التي تؤطرها ، والأساليب والطرق التي يمكنهم استخدامها إذا ما انتهكت هذه الحقوق .

2. فهم الهوية الوطنية: حيث أن كل مجتمع له هويته الوطنية التي تتكون من مجموعة متعددة من العناصر المادية والمعنوية ، وتبرز من هذه العناصر العادات والتقاليد ، واليات التفاعل بين الناس ، والقيم التي تحكم هذا التفاعل ، وبالتالي يحتاج المواطنون إلى دراسة كيفية تطور هذه الهوية الوطنية ومميزاتها وقيمها التي من واجبهم الحفاظ عليها ، ودور سلطات الدولة والمواطنين في الحفاظ على هذه الهوية.

3. تعزيز الانتماء: حيث يتسم أي مجتمع بتعدد انتماءات أفراد، ويكمن دور مؤسسات الدولة في نقل الفرد من الانتماءات الفرعية إلى الانتماء الوطني، ويكون هذا عندما تقوم علاقة سلطات الدولة بالمواطنين على المساواة والعدالة، فمن حق الفرد أن يحتفظ بالانتماءات الدينية والمذهبية، والقبلية، لكن حق المجتمع والدولة أن يكون الانتماء الوطني في قمة هذه الانتماءات.

4. تعزيز المشاركة: وهي تعتبر بمثابة أحد واجبات المواطن التي تساهم في الحفاظ على حقوقه، وتعطيه دوراً في صناعة القرارات المتعلقة به، ويكمن دور مؤسسات التنشئة ومؤسسات التمكين في تعريف المواطنين بأنواع المشاركة السياسية وأهميتها، والقوانين التي تنظمها، والمجالس التي تتم من خلالها والشروط التي تحكمها.

ثالثاً: مستويات التربية على قيم المواطنة: يستهدف تعليم المواطنة أربعة مستويات أساسية، وهي (عمار، 2014: 13):

1. المستوى الوطني : ويعنى بتعزيز الانتماء للوطن ، والحفاظة على مكتسباته ومنجزاته ، وإدراك طبيعة النظام السياسي ، واحترام القوانين والتشريعات في الدولة ، وتقدير أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية، وحب الصالح العام والاهتمام بالقضايا العامة ، وقيم المشاركة السياسية ، والتعددية ، والمحاسبية ، والوعي بالواجبات تجاه الوطن والاستعداد لأدائها.

2. المستوى الاجتماعي: ويهدف إلى إدراك طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية للجماعات المختلفة في المجتمع ، والوعي بالعبادات والتقاليد والقضايا والمشكلات السائدة في المجتمع ، وتعلم الادارة السلمية للصراعات والاختلافات الناتجة عن تنوع هذه النظم، وإدراك معنى المسؤولية الاجتماعية السليمة.
3. المستوى الشخصي : ويهدف إلى بناء قدرات الأفراد على ضبط النفس ، والتسامح سواء على مستوى الفكر والسلوك والثقة بالنفس ، وتحمل المسؤولية ، والوعي بالحقوق الشخصية، والقدرة على الاندماج في المجتمع بما يتطلب ذلك من مواقف وسلوكيات تفتح على ثقافات المجتمعات المختلفة.
4. المستوى المهاري : ويعنى بالتدريب على مهارات التفكير العلمي ، وحل المشكلات واتخاذ القرار، والحوار البناء ، وتقبل نقد الآخرين ، والتعلم الذاتي ، والتفاوض ، وتكوين الائتلافات ، وتوظيف المعارف والمهارات المكتسبة في مواقف جديدة.

المحور الثالث: دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة في ظل العولمة الثقافية

أولاً: المدرسة والتربية على قيم المواطنة يمكن للمدرسة أن تعزز تربية المواطنة بتعزيز القيم والواجبات الوطنية، وقد يتحقق ذلك من خلال (عروي، 2011: 33)

1. بناء نظام المدرسة على التعاون والتراحم والتكافل وكافة الصفات المراد ترجمتها في حياة التلاميذ العامة.
2. تأسيس البرامج المبنية مدرسيا لأداء خدمة المجتمع كجزء منظم لمنهاج مدني.
3. تدريب التلاميذ على الحياة الاجتماعية والصحية والمعتدلة مع تحذيرهم من الغلو والتطرف.
4. إقامة الأنشطة والمسابقات والبرامج الفنية المختلفة الكفيلة بغرس حب الوطن في نفوس المتعلمين.
5. بث المعلومات حول الواجبات الوطنية في الدروس لمختلف المراحل مع تركيز الخاص في الدراسات الدينية والاجتماعية والأدبية.
6. دعوة المتعلمين للقراءة والتحليل ومناقشة حالات الأفراد المرتبطين بالحياة المدنية في مجتمعاتهم في الماضي والحاضر.

7. ربط المتعلمين بالنشاطات الوطنية ونشاطات تمثل الأدوار وفتح الحوار للقضايا العامة والأحداث الجارية.

8. تحديد الواجبات التي تتطلب مشاركة المتعلمين في النشاطات السياسية والاجتماعية خارج المدرسة.

9. تنظيم زيارات ولقاءات يتعرف من خلالها التلميذ على واقع الوطن.

10. تنظيم برنامج أعمال تطوعية واجتماعية مختلفة لخدمة الوطن والمواطن.

ثانيا: صور وأشكال التربية على قيم المواطنة في المدرسة: إذا تعد المدرسة ركيزة بالغة الأهمية في بناء شخصية الفرد وتعزيز

قيمة المواطنة، ففي البداية تكون تربية الأطفال على الوطنية والمواطنة بأشكال وصور مختلفة ومتعددة ، حتى توصل أهدافها

إلى كافة المراحل التعليمية مراعية ما يسمى بالنضج العقلي للتلاميذ، وذلك على الشكل التالي (سلام، 2015: 87):

- ترسيخ احترام الوطن وربط الطالب بتاريخه القومي .
- تذكير الطالب بصفات المواطنة الصالحة والفعالة في المواد المدرسية وفي مرافق المدرسة.
- ربط المنهج بممارسات الطالب فلا يكون المنهج دروسا وامتحانات فقط، بل تطبيقات عملية وأنشطة تربوية يؤديها التلاميذ والطلاب كالسلام الوطني وحفظ الأناشيد الوطنية وغيرها.

فالمدرسة هي بوتقة أو حاضنة المواطنة ، فلا مواطنة بغير مدرسة موحدة ، فعندما يخرج الطفل من أسرته يجد المدرسة بمعلميها ومناهجها ومقرراتها الدراسية أي عبر المنهج الشكلي.

ونظراً لهذا الدور المتعاظم للمدرسة في تعزيز وتنمية قيم المواطنة والتربية والتعليم عليها، فإنه يمكن اعتبارها دورا مكتملا ومتلازما مع دور الأسرة في إعداد وتهيئة الناشئة للانخراط في المجتمع والمساهمة في رفعة شأنه من كافة الجوانب المفضية إلى ذلك " ويقع على عاتق المدرسة إحداث التفاعل المطلوب بين الطلبة وهيئة التدريس ، وبين المجتمع المجاور، لتتكسر الحواجز ، ويحدث الاندماج والتعاون للوصول إلى الهدف الاسمي ، ألا وهو إحداث نقلة نوعية في تطوير المجتمع نحو الأفضل.

ثالثا: أدوار المدرسة في تنمية قيم المواطنة

ولعل من أهم الأدوار التي تقوم بها المدرسة لتنمية قيم المواطنة (غامدي، 2010: 99) :

- ✓ العمل على ترسيخ القيم الدينية في أذهان المتعلمين نظرا لأنها الأساس في تعليم القيم الأخرى.
- ✓ تعليم المعارف والمهارات التي تنمي لدى الطلاب قيم المواطنة .
- ✓ توجيه الطلاب إلى المحافظة على كافة مرافق الوطن وعدم العبث بها وحمايتها من الأخطار.
- ✓ العمل على غرس قيمة حب الوطن وغرس قيم ومعتقدات المجتمع الصحيحة في النفوس.
- ✓ شرح منجزات الوطن والإشارة إليها من خلال الأنشطة المدرسية .
- ✓ للمدرسة دور كبير في بيان الحقوق والواجبات التي أقرها الدين الإسلامي الحنيف وشرحها للطلاب.
- ✓ تنفيذ العديد من البرامج والنشاطات المدرسية وورش العمل التي تنمي قيمة الولاء للوطن.
- ✓ حث الطلاب بصفة مستمرة على حب العمل التطوعي وتقديم المساعدة للآخرين.
- ✓ زرع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الوطن في نفوس الطلاب.
- ✓ إتاحة الفرصة للمشاركة في تحمل المسؤولية لمهام القيم التي تحددها المدرسة كقيم المواطنة.
- ✓ العمل على تنمية قيم المواطنة عن طريق الاهتمام بالمكتبات المدرسية من خلال اختيار المواضيع المهمة في هذا الشأن وتمكين الطلاب من ارتيادها بصفة مستمرة.
- ✓ الإشارة إلى أهمية ترديد النشيد الوطني في طابور الصباح.

رابعاً: تحديات المدرسة في التربية على قيم المواطنة في ظل العولمة الثقافية

إن ما تفرزه العولمة وتدعو إليه من توحيد للثقافات وإحداث تغييرات في الحراك الاجتماعي وإخلال بالعادات والأطر المجتمعية ، كل ذلك وغيره من التداعيات له أثره السلبي على ضعف الانتماء واعتباره معوقاً لتنمية المواطنة ، وقد يتأتى ذلك أيضاً من خلال الأنماط السلوكية الوافدة التي تفرضها أبعاد العولمة (غامدي، 2010: 101).

وساهمت العولمة في هذا التهيج الثقافي والسياسي الذي خلخل أسس الدولة الأمة التي كانت تتركز في حدودها السلطة وتشكلت الإرهاصات الأولى للمواطنة الحديثة في إطارها انتقلت في سياق هذه العولمة السلطة نحو الأعلى باتجاه المؤسسات العلمية مثل L'alena وGatt ونحو الأسفل إلى مستوى السلطات المحلية أو الجهوية . لقد أدت العولمة إلى تحولات مهمة

في طبيعة العلاقات بين الدولي والوطني ، بين الدولة والمجتمع ، بين الخاص والعمومي ، وتضمنت هذه التحولات تحديات كبيرة للممارسة الديمقراطية في الدول الغربية بشكل عام. (ولدب، 2010: 96)

إن العولمة الثقافية تتضمن إدماج العالم في قالب واحد وبمقولات واحدة أنها فكرة عالم موحد، عالم يشكل مدينة واحدة، عالم لا حدود له، يتعلق الأمر هنا بتداخل الثقافات والتكنولوجيات والاقتصاديات، ولهذا فإن عبارات مثل الثقافة العالمية، الحضارة العالمية، الحاكمية الدولية ، الاقتصاد العالمي لا بل مواطن عالمي قد أصبحت تستخدم على نحو واسع من منظور هذا التصور. (ولدب، 2010: 96)

وصولا إلى المواطنة العالمية؛ إنها فكرة العالم المشترك الذي يدخل في بوتقة واحدة إنه العالم المزيج ، العالم بأبعاد ثقافية هلامية ، إنه سقوط مقولة المواطنة القطرية إلى المواطنة العالمية ، فالمواطنة الخاصة بدولة قومية أخذت تتهاوى تحت وطأة المطالب الإيديولوجية المسماة "Grupalistas" المجموعات حيث تشير تلك الإيديولوجيات إلى التعايش بين المجموعات ذات الثقافات المختلفة أو أية أنماط أخرى من المجموعات الاجتماعية ، ففي الحالة الأولى نجد مشكلة توليد مواطنة متعددة الثقافات بما يطلق عليها بحالة الثقافة البيئية Ciudadania Intercultural أما في الحالة الثانية نجد أن المطالب الخاصة بكل واحدة من المجموعات تتمحور فيما أطلق عليه يونج " مواطنة تباينية C. Diferenciada. (كورتينا، 2014: 106)

يتطلب الموروث التراثي العولمي – الليبرالي والاجتماعي تجسيد "مواطنة كوزموبوليتية Cosmopolitanism" تتجاوز أطر المواطنة الوطنية (الخاصة بالدولة القومية) ، وتتجاوز كذلك البعد القومي Transnacional (الخاص بالاتحاد القائم بين الدول الوطنية مثلما هو الحال في الاتحاد الأوروبي) ، ولما كنا قد أخذنا في الحسبان بأن فكرة المواطنة إنما ترتبط خصوصا بمجتمع سياسي ، فإن المواطنة الكوزموبوليتية هي من حيث المبدأ ، مثالية غربية تتطلب تجاوز جميع العقبات ، ومع هذا فإن الموروث التراثي الأخلاقي السياسي العام هو الذي لا يزال يضيف معناه على جميع الانجازات الأخلاقية والسياسية. (كورتينا، 2014: 106)

وفي إطار هذا التشكل الهيكلي الجديد ، لم يعد للمكان الجغرافي الذي يوجد فيه الفرد أهمية تذكر، ولم تعد الولاءات للسلطات المحلية حصرية. (عدي، 2012: 12)

إذًا فالمواطنة تعيش الآن في حالة أزمة، بعض متغيرات هذه الأزمة داخلي بحت ، ينطلق من حدود الدولة القومية بالأساس، ويعد اغتراب الدولة عن المجتمع أول المتغيرات الفاعلة في هذا الإطار ، حيث لم يعد المجتمع أو الشعب يسيطر على الدولة ويقصى عن المشاركة فيها بالإضافة إلى فشل الدولة القومية في كثير من الأحيان عن حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، مما دفع المواطنين إلى المطالبة بإعادة التفاوض ومناقشة العقد الاجتماعي والمؤسسي للدولة ، أو المحدد لعلاقتها بكل من المجتمع والأمة والمواطن، ومن هنا أصبح مفهوم المواطنة " ملتبسًا " في أذهان الكثيرين. (عبيد، 2006: 44)

لقد بات جلياً أن العالم المعاصر في وتيرة التغير المتسارع الذي طال كل المنظومات سواء المعرفية منها أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية ، ويتم ذلك كله في إطار مفهوم العولمة الذي أريد له أن يتخذ شكل التصور العالمي الموحد للكون والحياة ، وهو نموذج مفروض، معروفة هي الأطراف التي تنتجه وتسمى لجعله ثقافة كونية تستوعب كل المجتمعات ، ولئن كانت العولمة السياسية والاقتصادية أقل إثارة للتقاطب والصراع ، فإن العولمة في بعدها الثقافي الاجتماعي تمثل ملحمة الشد والجذب بين قطب إرادة الهيمنة وقطب التآرجح بين الخضوع والمقاومة المحتشمة. (مهدي، 2015: 24)

الخاصة:

تشمل المواطنة طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة، حيث تنزلق الدلالة الحديثة للمواطنة في اتجاه التعميم، فهي تتجاوز حدود منطق الإنسان المتقبل غير الفعال إلى الفاعل، فالمواطنة بهذا المعنى امتلاك صفة المواطن المساهم والمتمتع بمجموع الحقوق المدنية والاجتماعية..، ضمن مجتمع ديمقراطي فهي هيكلية ذات طابع قانوني تؤسس للفرد الحر المستقل، العضو في الدولة .لكن وبحكم طابعها الديناميكي لم تبقى في حدود المنطق القانوني بل تجاوزته لتتخذ أبعادا حيوية، سياسية، ثقافية، اجتماعية، إيديولوجية، نفسية، رمزية وتربوية.. ، إنها ارتباطٌ بهذه الحيوية تدل على انتماء ومكانة وتمتع في فضاء الحريات، وهي بذلك الفضاء المناسب للتدرب على القيم الجماعية لاكتساب ثقافة ديمقراطية، وترتكز قيم المواطنة على

المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والفكر الحر، وعلى الديمقراطية التعددية و سيادة القانون و تسعى إلى مقاومة العنف والتعصب والغلو والتطرف والعنصرية والقومية والعدوانية وعدم التسامح وتدعم المجتمع المدني بتزويده بمواطنين يقظين متنبهين ومتكونين بشكل جيد.

إن المدرسة اليوم على قدر بالغ من المسؤولية في التربية والتعليم على قيم المواطنة بكل ما تحمله من مدلولات وأبعاد ، فالتربية على قيم المواطنة ذو أهمية بالغة الأثر لما تحققه من أهداف ومخرجات على المستوى البعيد والقصير وبهذا نحتاج إلى تعميق الحس ورفع المسؤوليات وإثراء مفهوم المواطنة خاصة في ظل تنامي العولمة الثقافية وبروز مفهوم المواطنة العالمية والتربية عليه في سياق الانفتاح على العالم وهنا يبقى المجال للمدرسة المنوط عليها فهم ونقل قيم المواطنة العالمية وفق تصورات ودراسات لا تتعارض والمواطنة القطرية ولعل مساعي منظمة اليونيسيف في مشروعها الذي يهدف للتربية والتعليم على المواطنة العالمية في سياق معرفي واجتماعي عاطفي وسلوكي.

النتائج:

- 1- تعتبر المواطنة قضية أساسية وذات أبعاد مختلفة تتعلق بمدى ولاء الفرد وانتمائه للوطن الذي يعيش فيه، وتفاعله مع غيره من الافراد بممارسة مجموعة من الحقوق والواجبات.
- 2- تأتي قضية المواطنة في مقدمة القضايا المجتمعية المعاصرة التي تسعى الدولة الحديثة من خلالها الى تأكيد ذاتها الوطنية وهويتها المتفردة، وتحقيق أهدافها الوطنية المنشودة.
- 3- تتأكد تنمية مفهوم المواطنة وقيمتها المختلفة لدى مواطني الدولة الحديثة في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، التي تفرض تحديات كبيرة على قضية المواطنة في المجتمعات.
- 4- تشكل فئة الشباب أهم الفئات العمرية التي تحتاج الدول المعاصرة الى تنمية مفهوم المواطنة لديها لتحسينها ضد التيارات العولمة الثقافية المؤثرة سلبا على المواطنة وقيمتها.

5- يتمثل دور المدرسة في تنمية مفهوم المواطنة وتعزيز قيمها لدى طلابها في كل المجالات التي تخدم العملية التعليمية التعليمية داخل محيط المؤسسة، وخارجها في علاقات متبادلة.

توصيات واقتراحات:

- 1- وجوب انطلاق رؤية المدرسة من الرؤية العامة للمجتمع لتوحيد الخطط والجهود المبذولة في مجالات تنمية المواطنة وقيمتها المختلفة لدى الشباب.
- 2- أهمية عقد المدارس لندوات وحملات توعية لطرح قضايا المتجددة في مجال المواطنة في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة.
- 3- وجوب التنسيق بين المدرسة والمجتمع في سبيل التعاون ومناقشة قضايا المتعلقة بمجال تنمية المواطنة لدى شباب.
- 4- ضرورة اقامة وتنفيذ فعاليات وأنشطة دورية في محيط المدارس تهتم بتنمية مفهوم قيم المواطنة لدى الطلاب واكسابهم القيم الحضارية .

المراجع

1. أبو جاسر صابرين مراد نمر، " أثر إدراك العاملين للعدالة التنظيمية على أبعاد الأداء السياقي (دراسة تطبيقية على موظفي وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية)"، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية- غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، فلسطين، 2010.
2. ادبلا كورتينا، مواطنون في العالم: نحو نظرية للمواطنة، دار نشر الكتب خان، مصر، ط1، 2014.
3. آل زاهر علي ناصر شتوي، " سلوك المواطنة التنظيمية في جامعة الملك خالد"، مجلة العلمية لجامعة فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد 12، العدد 1، جامعة الملك خالد، السعودية، 2011.
4. بوبكر بن بوزيد، اصلاح التربية في الجزائر(رهانات وانجازات)، دار القصة، الجزائر، ط1، 2009.
5. البوق لينا محمد سالم، "إدراك العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية (من وجهة نظر الموظفين بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض)"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية قسم العلوم الإدارية، الرياض، السعودية، 2014.

6. الترهوني رمضان سعد كريم وبجيح، خديجة أحمد عثمان، " التأثيرات المحتملة لعناصر الثقافة التنظيمية في الولاء التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية لمعلمي مدارس التعليم الأساسي بمدينة بنغازي " ، مجلة نقد وتنوير، العدد 4، كلية الآداب ، جامعة بنغازي، ليبيا، 2016 .
7. الدهبي حياة، " العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين بالمؤسسة الجزائرية (دراسة ميدانية بوحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي بأدرار)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنظيم والعمل، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع، الجزائر، 2014.
8. الرشيدى أمل شباب حمدي، " مستوى ممارسات مديرات المرحلة الثانوية بمدينة حائل لمهارات القيادة الإبداعية وأثرها في سلوك المواطنة التنظيمية لدى المعلمات " ، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط ، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط ، السعودية، 2015.
9. رضوى عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، منشورات مركز العفو الاجتماعي، مصر، 2014.
10. الرميضان عبد الرحمن بن عبد الله، " إدارة التغيير وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لمنسوبي حرس الحدود بالمنطقة الشرقية " ، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا ' قسم العلوم الإدارية، الرياض، السعودية، 2013.
11. الزهراني، محمد بن عبد الله بن سعيد، " سلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمي مدارس التعليم العام الحكومية للبنين بمدينة جدة (من وجهة نظر مديري ومعلمي تلك المدارس)" ، متطلب تكلمي لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط ، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط ، السعودية، 1428.
12. سيدي محمد ولدديب، الدولة وإشكالية المواطنة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1، 2010.
13. الشامي أفضل عباس مهدي، " روحانية مكان العمل وانعكاساتها في سلوك المواطنة بتوسيط جاذبية الهوية التنظيمية (دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي العتبة الحسينية المقدسة)" ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، 2014.
14. صبري قادر محمد، "العدالة التنظيمية وأثرها على الرضا الوظيفي بالتطبيق على مستشفى الخنساء التعليمي في الموصل " ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي / إدارة مستشفيات ، جامعة الموصل، 2009.

15. عبد الله أنيس أحمد و فليح، حكمت مُجَّد وأحمد، حميد أنور، " العدالة الإجرائية وأثرها على سلوك المواطنة التنظيمية " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد، المجلد4، العدد 12، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008 .
16. عروي مختار، تناول مفهوم المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد بالجزائر منهاج التربية المدنية للطور المتوسط نموذجاً ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم النفس التربوي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر2، 2011.
17. غامدي عبد الرحمان بن علي، قيم المواطنة لدى طلبة الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، ط1، 2010.
18. الفالح ماجد بن سليمان، " العوامل المؤثرة على واقع سلوكيات المواطنة التنظيمية من وجهة نظر ضباط إدارة المرور بمدينة الرياض " ، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية ' قسم العلوم الإدارية، الرياض، السعودية، 2015.
19. القحطاني سند بن نهار، " الأنماط القيادية لمديري المدارس وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية للمعلمين (من وجهة نظر معلمي مدارس المرحلة الثانوية بمحافظة جدة)" ، متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط ، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط ، السعودية، 1434.
20. قصير مهدي، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية، رسالة دكتوراه تخصص علم الاجتماع سياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2015.
21. مُجَّد توفيق سلام، التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير، دار المناهل، لبنان ، ط1، 2015.
22. معمري حمزة ، " إدراك العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى أساتذة التعليم الثانوي" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2014.
23. مني مكرم عبيد، المواطنة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ط1، سلسلة شهرية، العدد 15، 2006.

24. نصار علي حبيب، " دراسة تأثير التمكين في سلوكيات المواطنة التنظيمية للعاملين في دائرة صحة المثني " ، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المستشفيات، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، 2012.

25. الهواري عدي، مفهوم العلاقات الدولية: مقارنة نظرية لسوسولوجيا الساحة الدولية، مجلة دفاتر إنسانيات، المجتمع المدني والمواطنة، تصدر عن مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، العدد 03، 2012.